

بكر البراري بح باثارة اليه مع الله عليه لم جعله ثبوت الخيار ملك البضع اي اختيار
نفسك لانك ملكك بضعك كقوله سبحانه وسيد والعلة موجودة فيها ان كان زوجها حراً
فيكون لها الخيار كما اذا كان زوجها عبداً وحدث النبي محمد بن عبد الله بن محمد بن يعقوب
الحارثي السدي موفياً في كتاب ما قبل ابن حنبل الذي جمعه عن العباس بن عتبة
القطان حدثنا علي بن ابي ربيعة عن ابن حنبل عن حماد بن ابراهيم
عن الاسود بن عاصم انها اعطت سريرة ولها زوج مولي لابي احمد بن هارون
الله صلى الله عليه ولم فاخترت نفسها ففرق بينهما وكان زوجها حراً والفقهاء
ان الملك يزاد عليها بعقوبتها فان تمتع ذلك دفعا لضرر زوايا الملك وذلك
لان طهره اوسع من طهره فان قيل العتق كان يملك الزوج عليه فطلبه بينه وبينك
يرجعها في قرين وكانت عتقها بغيره فان زاد ذلك باعتق فان ثبت الشئ
لها الخيار يرفع صل العقول لانهما لا يمتنع من دفع هذا الضرر لا يرفع العتق وانما
بعد العتق ينعها زوجها عن الخروج والبروز ذلك ان زواجه الملك ايضا وانما
ملك نفسها بعد ثبوت العقد عليها فيكون لها الخيار لو كان زوجها عبداً فان قلت
يبطل بتفكيكها اذا تزوجت بالاذن المولي فاعلمت ان يكون لها الخيار
فلا والله لان تلك المسئلة ترد نقضاً عليها لان فيها ملك نفسها
بعد ثبوت العقد وكلامنا في ثبوت العقد حصل بعد الحرية برضاها فلا يثبت
لها الخيار فان قلت المعنى في التمس عليه عدم الكفاءة وكان لها الخيار
ولم يوجد ذلك المعنى في المقيس لان الحر كقوله الخرج فلم يكن لها الخيار كما اذا سلمت
الذمية ويثبت مسلم قلت لان المعنى هو عدم الكفاءة في الاضرار وانما
الكفاءة تعتبر في ابتدا النكاح لا في ثباته ولهذا اذا ايسرت الفقيهة وجئ تحت فقير
لا يكون لها الخيار فعلم ان المعنى ما قلنا **قوله** فالتمليل بملك البضع صدر مطلقاً
يعنى ان النبي صلى الله عليه لم جعله ثبوت الخيار ملك البضع ولم يفصل بين ما اذا
كان زوجها حراً او عبداً **قوله** فيمنظّم الفاضل اي ينظّم العقد لما اذا
كان زوجها حراً او عبداً **قوله** وهو صحيح به اي ان في صحيح باطلاق
قوله عليه الصلاة والسلام ملكك بضعك فاخترت قوله بعد اي بعد العتق

وسريرة

وسريرة براري محتمل على وزيت كريمة وكان اسم زوجها مغيبا وكان عبداً لابي
احد كذا قال صاحب السنن وقال الشيخ ابو جعفر الطحاوي في شرح الاما كان
مغيباً عن الامة من بني خزيم **قوله** وكذا لك المكتبة يعني انما تزوجت
باذن مولانا فاعلمت وانما قال صاحب العبدية يعني وجه النقض لان قوله
وكذا لك المكتبة لفظ القدرى اعلم ان المكتبة اذا تزوجت باذن المولي فاعلمت
كان لها الخيار وقال ابن ابي عمير انها وجه قوله ان هذا نكاح برضاها ولا معنى لثبات
الخيار بعد ذلك وذلك لان نكاح المكتبة لا يصح بدون رضاها لم يكن لها خيار بعد
العتق فصارت كالحره ولهذا لم يملك لها يدك بضعها بخلاف الامة فانه لا يعتبر
رضاها اصلاً في نكاحها لان للمولي اجبارها ولا يملك لها يدك بضعها لم يملكها
بشرط ما روي ان النبي صلى الله عليه ولم خير سريرة حين اعطت وكانت مكاتبه كذا
قال في الاصلح البردي في شرح الجامع الصغير والصدوق في شرح الجامع الصغير
وكذا قال صدر الاسلام البرزوي في مسبوته وموافق الاسلام وقال في الاما
شرح الجامع الصغير كانت سريرة مكاتبه عائشة رضي الله عنها وحديث مالك بن
الموطا عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت
جاءت سريرة فقالت اي كاتبك ابي علي تسع اواق في كل عام ودية فاعيدتني ففان
عائشة ان اصبت اهلكنا لعدوها لهم عدد بها ويكون ولا يكون فقلت قد هبت
سريرة اليها فقالت لهدوك فابوا عليها ففان حن عبد الله رسول الله
عليه الصلاة والسلام جاسر فقال لثابت اي قد عرضت عليهم ذلك فابوا
عليه الا ان يكون الولد لهم فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة
والسلام فسالها فاخبرتته عائشة فقالت رسول الله صلى الله عليه وسلم خذها واشتر
لها ولو اذنا الوالدين اعطت ففعلت عائشة ثم قام رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المناسك فله الله وانني عليه عرقا في ثيابها لرجال يترطون شرطاً ليست
في كتاب الله ما كان من شرط البسر في كتاب الله ففعلوا وان كان ما به شرط
فصامها حتى وشرط الله اوتق وانما الوالدين اعطت ففعلوا في مواضع الاثر
اما ان كانت سريرة مكاتبه قبل الاعتيق او امة فانه مكاتبه ففعلت